بيان مشترك – منظمة العفو الدولية

19 يوليو/تموز 2021 رقم الوثيقة: MDE 12/4477/2021

مصر: تحالف دولي يطالب بإطلاق سراح المحامي المصري الحقوقي محمد الباقر

بمناسبة قدوم عيد ميلاد المحامي محمد الباقر الواحد والأربعين، نحن المنظمات الموقعة أدناه، نحث السلطات المصرية على الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عنه، وشطب اسمه من "قائمة الإرهاب".

محمد الباقر محام حقوقي ومؤسس ومدير "مركز عدالة للحقوق والحريات". وتم اعتقاله تعسفياً منذ أكثر من 21 شهراً دون تهمة أو محاكمة، لا لشيء سوى عمله الحقوقي. ولدى الباقر تاريخ طويل في الدفاع عن الأفراد الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك، ومن بينهم المدنيون الذين حوكموا أمام المحاكم العسكرية، والمحتجون، وأفراد المجتمعات المهمشة، بما في ذلك الأقليات الدينية والعرقية. ويركز نشاط المنظمة التي أسسها الباقر على العدالة الجنائية، والحق في التعليم، وحقوق الأقليات.

ففي 29 سبتمبر/أيلول 2019، ألقي القبض على الباقر أثناء ترافعه عن أحد موكليه، وهو الناشط الحقوقي المسجون والمدون علاء عبد الفتاح، الذي تم اعتقاله واستجوابه من قبل نيابة أمن الدولة العليا. خلال استجواب عبد الفتاح، أبلغت نيابة أمن الدولة العليا الباقر بأنه أيضاً قيد الاعتقال على ذمة التحقيقات في تهم، لا أساس لها من الصحة بـ"الانضمام إلى جماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، "نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد"، و"إساءة استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي بغرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة" في القضية رقم 1356/2019.

بعد عام تقريباً، في 30 أغسطس/آب 2020، تم جلب الباقر للاستجواب، وإضافته إلى القضية رقم 855/2020 بتهم متطابقة تقريباً، في ممارسة من قبل السلطات المصرية المعروفة باسم "التدوير". وتشمل هذه القضية الجديدة مدافعين ونشطاء حقوقيين آخرين محتجزين تعسفياً، مثل المدون محمد "أكسجين"، والصحفية إسراء عبد الفتاح، والناشطة ماهينور المصري.

ثم، في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، نشرت الجريدة الرسمية قرار محكمة جنايات القاهرة بإدراج الباقر في "قائمة الإرهابيين" لمدة خمس سنوات كجزء من قضية مختلفة تماماً، رقم 1781/2019. نتيجة لهذا التصنيف، يخضع الباقر لحظر السفر، وتم تجميد أصوله، ومُنع من الانخراط في العمل السياسي أو المدني لمدة خمس سنوات. وفي جميع الحالات الثلاث، حُرم الباقر من الإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك الحق في تقديم دفاع والطعن في قانونية اعتقاله، أو في القضية رقم 1781/2019، أو حتى إبلاغه بأنه قيد التحقيق.

وقد تزامنت الأخبار حول تصنيف الباقر في "قائمة الإرهابيين" مع إعلان اتحاد نقابات المحامين الأوروبيين أن الباقر وستة محامين مصريين مسجونين آخرين حصلوا على جائزة حقوق الإنسان لعام 2020.

وحقيقة أنه قد تم اعتقال الباقر أثناء تمثيله لموكله، وأنه يواجه نفس التهم التي يواجهها موكله، وبالتالي يتم اقترانه بقضية موكله، يتعارض مع المبدأ 18 من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن دور المحامين ويظهر شدة القمع الذي يتعرض له محامو حقوق الإنسان في مصر. لقد تصاعدت الهجمات ضد المحامين في السنوات الأخيرة، وشملت حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري، والعديد من أشكال المضايقة والترهيب.

محمد الباقر محتجز في سجن طرة شديد الحراسة 2، المعروف بظروفه القاسية واللاإنسانية، مثل عدم توفر المياه النظيفة، وسوء التهوية والاكتظاظ. ومنعت سلطات السجن الباقر من الحصول على سرير وفراش، والتريض في الهواء الطلق، والحصول على الكتب، وساعة، ومرآة، وصور عائلية. ونتيجة لذلك، تدهورت صحته النفسية والبدنية. ويجب على السلطات إطلاق سراح الباقر فوراً ودون قيد أو شرط، مثله في ذلك مثل عدد لا يحصى من المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والسياسيين والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، الذين تم استهدافهم لمجرد ممارسة أنشطتهم المشروعة والسلمية، وممارستهم لحقوقهم الأساسية، والدفاع عن حقوق الآخرين.

التوقيع:

- منظمة العفو الدولية

- لجنة نقابة المحامين لحقوق الإنسان في إنكلترا وويلز
- الديمقراطية الآن للعالم العربي
- الأورو-متوسطية للحقوق
- الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان
- فريدم هاوس (بيت الحرية)
- منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
- جمعية منَا لحقوق الإنسان
- مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط
- اتحاد نقابات المحامين الأوروبيين
- مبادرة الحرية
- جمعية القانون في إنجلترا وويلز
- معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط
- جامعة يورك
- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في إطار مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان